

الفصل الثامن

غروب شمس الرسولية عصر ميخائيل جورباتشوف

مشيت في الأعالي
ومشيت في الوديان.
شرعت في بناء جسر إلى الاشتراكية
لم أتمكن من ذلك وتمعت
وبقيت جالساً لا أبارح الجسر.

فلاديمير ماياكوفسكي

مع وصول ميخائيل جورباتشوف إلى السلطة في إبريل 1985م، كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والأدنى تعاني من أزمة كبيرة. وكان سبب الأزمة الرئيسي هو التدخل السوفيتي في أفغانستان، ثم انقسام المجتمع السوفيتي داخلياً، وكذا بسبب سباق التسلح العسكري والاستراتيجي مع الغرب.

وفي الحقيقة كانت سياسة الدولة العظمى في هذه المنطقة الشاسعة من العالم تتسم بالتنوع، وتشكلت من عناصر مختلفة. وأحياناً كانت الآليات القديمة تؤتي أكلها. وقد أعطي ذلك تأثيراً محدوداً، وأحياناً كان يؤدي إلى تحقيق نجاحات إذا ما نظرنا إليها إنطلاقاً من معايير التفكير السائدة في تلك الفترة. وكانت المسألة المهمة على السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والأدنى تتمثل في عدم السماح أو تقليل حجم التهديد العسكري والاستراتيجي القادم من الجنوب، وإضعاف مواقع الغرب هناك. وتم العمل على استقطاب الحكومات والقوى السياسية في تلك المناطق، والتي تعارض الولايات المتحدة أو على الأقل كانت تحاول

دعم استقلالها السياسي في علاقاتها بالغرب. ولذا حظيت محاولات توحيد البلدان العربية حول مبدأ «معاداة الإمبريالية» بتعاطف كبير في موسكو، وتم تأييد شعار «الوحدة العربية» فيما يتعلق بمضمونه المعادي للغرب، وكذا تم تأييد الحركات الوطنية أو الدينية الأصولية في كل من تركيا وإيران.

وقد تبني الاتحاد السوفيتي فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي موقفًا ثابتًا داعمًا للعرب مما سهل من بناء تعاون سياسي حقيقي مع البلدان العربية أو دافعًا لإبرام اتفاقيات تعاون سياسية. وكان احتلال إسرائيل للأراضي العربية وحرمان الفلسطينيين من حقوقهم قد منح السياسة السوفيتية في دعمها للعرب شكلاً دوليًا وقانونيًا.

والحق أن اتفاقية «كامب ديفيد» قد أظهرت فقدان الاتحاد السوفيتي للوسائل الضرورية للتأثير على البلدان المحورية في منطقة الشرق الأوسط وهي مصر. والتي كانت علاقاتنا معها مجتمدة، وإسرائيل التي كانت علاقاتنا بها مقطوعة، والسعودية التي لم يكن يربطنا بها أية علاقات من الأساس. واستطاع الاتحاد السوفيتي التأثير من خلال بعض اللاعبين الهامين، والذين يفتقدون للتأثير مثل سوريا والفلسطينيين والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي. واستطاع الاتحاد السوفيتي إفساد اللعبة السياسية التي قامت بها الولايات المتحدة وعدم السماح لها بتحقيق مآربها وأهدافها.

ولوحظ مع الوقت انكماش فكرة دعم الأنظمة الثورية الديمقراطية أو البلدان ذات التوجه الإشتراكي غير أن الإعلان عن هذا الدعم قد بقي التزاما تقوم به الآله السياسية السوفيتية حتى نهاية الثمانينيات في ممارساتها السياسية.

كان التعاون الاقتصادي بمثابة أداة جوهرية في العلاقات الثنائية مع العراق وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي ومصر، وكذا مع تركيا وإيران. غير أنه في معظم البلدان التي أقيمت معها علاقات سياسية وثيقة كان التعاون العسكري يأتي في المقام الأول. وقد أدى توريد الأسلحة المغالى فيه إلى العراق وسوريا وليبيا واليمن بشطريه والصومال وأثيوبيا إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة على الرغم من أن هذا لم يكن هدفا في حد ذاته لأي طرف. كان السبب الأساسي في ذلك منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يقوم به حيث اختلط الأمر وأصبح من الصعب تحديد الأصل من النسخة.



تنامت أحجام توريدات السلاح السوفيتي كوسيلة للتأثير السياسي ولكنها في الحقيقة كانت علامة ضعف لا قوة. فالتأثير الذي يتحقق بهذه الطريقة هو تأثير مؤقت ومثير للمشكلات. انخفاض مستوى الأمن الإقليمي، وارتفعت درجة المخاطرة بالنسبة للاتحاد السوفيتي. ولكن جوهر القضية كان يتمثل في أن بلدان المنطقة وعلى الرغم من عدم إدراك قادتها لذلك كانت في حاجة إلى التعاون الاقتصادي والحصول على التكنولوجيا الحديثة، والتي لم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتي توفيرها بالقدر الذي يوفره السلاح. وفي الثمانينيات تناقص عدد الأبحاث الغربية التي ترى في السياسة السوفيتية سياسة استعمارية وعدوانية أو هجومية. وكانت تلك الأوصاف قد ظهرت في الخمسينيات واستخدمت على نطاق واسع بعد تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان والانتصارات التي تحققت للدول الصديقة للسوفيت في أنيوليا وأنجولا وموزمبيق بفضل المعونات العسكرية الضخمة لها.

وفي رأي الغرب كان هناك تنامياً متزايداً في النفوذ السوفيتي في المنطقة. حيث تم وضع نظم حاكمة موالية للسوفيت في أفغانستان وإثيوبيا. وكان باب المندب تحت السيطرة الفعلية للاتحاد السوفيتي. ثم تم احتلال أفغانستان وتحرك الاتحاد السوفيتي في اتجاه الخليج العربي والمحيط الهندي. كانت الثورة الإيرانية بمثابة ضربة قاصمة للغرب وانتصاراً جديداً للسوفيت. كما أدت الضربات الإسرائيلية للدول العربية إلى دفع الأخيرة لتدعيم صلاتها بالاتحاد السوفيتي. وكان العديد من علماء السياسة ورجالها في الغرب يرون مؤشرات خطيرة بتحول الشرق الأوسط والأدنى إلى فنلندا جديدة. وبدا الأمر وكأن الاتحاد السوفيتي على وشك فرض سيطرته على الخليج العربي، وتدمير اقتصاد أوروبا الغربية واليابان المعتمد على استيراد النفط، وكذا تقويض الناتو.

كانت الأهمية الأيديولوجية لمثل هذه الرؤى ترضي بشكل أقل المحللين الكبار والموضوعيين. كان التأثير السوفيتي على السياسة الدولية مدمراً وكان هدفها إنشاء نظام عالمي جديد يتفق ومصالح الدول العظمى التي تسعى إلى توسيع نطاق نفوذها السياسي وسيادتها. ومن أجل ذلك دعم الاتحاد السوفيتي حالة عدم الاستقرار ولعب دور مثير الفوضى وخلق مناخاً من غياب الأمن وحقق مكاسب من انهيار النظام القائم حينها. ويرى المحللون الغربيون أن ذلك كان ينطبق على المنطقة الأهم في العالم الثالث بالنسبة للاتحاد السوفيتي وهي الشرق الأوسط والأدنى.

ولا يمكن وصف هذه الرؤى بالمصادقية تمامًا. فالدعوات الأيدولوجية إلى توحيد القوى الثورية المعاصرة كانت تفترض تدمير معازل الإمبريالية في الشرق الأوسط والأدنى. إلا أن العيب الأساسي في هذا التحليل يكمن في أنه ومنذ نهاية الستينيات كان الاتحاد السوفيتي دولة عظمى تسير في منحى هابط. تضائل النفوذ السوفيتي في المنطقة ببطء في البداية ثم بوتيرة متسارعة فيما بقيت القيادة السوفيتية تسعى إلى الإبقاء على الوضع الراهن. حتى التدخل في أفغانستان كان «اعتداءً دفاعياً»، وما الفشل الذي تحقق في النهاية إلا دليل على التوجه العام في السياسة السوفيتية حينها.

ولكن الأمر لا يكمن فقط في هذا. فديناميكية تطور الأحداث في المنطقة قد هيئت لحالة من عدم الاستقرار والصراعات وحالة من الكراهية للغرب لكونه هو تحديداً ما تسبب في تحطيم البني القديمة، وارتبط بما يعرف بالتحديث الرأسمالي.

وفي الواقع فإن المنطقة لم تطالب ولا تطالب بمشاركة أي قوى عظمى خارجية لا تقبل بسياسة الوضع الراهن حتى لا تقع في حالة من عدم الاستقرار والصراع والانفجار. كما أن الذكريات التي بقيت من الحقبة الاستعمارية والطموحات الوطنية المدمرة والصدمات الإثنية والدينية، ووجود فوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء سواء في داخل البلد الواحد أو بين الدول وبعضها كل هذا أدى إلى خلق ظروف موضوعية تساعد على تفجر الوضع الراهن. أدت هشاشة النظم والمؤسسات التي كانت في أغلبها نسخاً من الغرب وعجزها في الوقت نفسه عن التأقلم مع الظروف، والتقاليد المحلية إلى برمجته حالة من عدم الاستقرار الداخلي وانفجار الأوضاع. رفض جماهير الناس الذين أصبحوا ضحية للتحديث الرأسمالي كل قيم المجتمع الغربي. واجتذب الإسلام السياسي الطبقة الدنيا وشريحة من النخبة ما أدى إلى تحركات شعبية واسعة تم قمعها من قبل الأنظمة الحاكمة. كما أدى إلى هياج الطبقة المثقفة، وكان ذلك مقدمة لعواصف سياسية خرجت عن سيطرة سياسات الدول الغربية والاتحاد السوفيتي.

وفي مثل هذه الظروف كان الاتحاد السوفيت العجوز في فترة ما قبل البيروسترويكا أقل اهتماماً من أمريكا بتحاشي نشوب انفجار إقليمي لا يمكن التنبؤ بعواقبه. كانت الثورة الإيرانية على سبيل المثال، وعلى الرغم من الترحيب بها لكونها تعادي الإمبريالية، سبباً في خسائر اقتصادية فادحة للاتحاد السوفيتي (تم قطع إمدادات الغاز من إيران). وقد ألهمت أحداث الثورة الإيرانية حماسة مسلمي الاتحاد السوفيتي في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. كما كان الاتحاد السوفيتي على وشك التورط أكثر من مرة في الصراع العربي الإسرائيلي،



والصدام مع الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان يسعى دائماً لتجنبه وتكبد نتيجة ذلك خسائر اقتصادية كبيرة. تسببت الحرب العراقية الإيرانية أيضاً في خلق عديد من المضاعب والمشكلات في علاقات الاتحاد السوفيتي بالعراق وإيران، ودفعت الولايات المتحدة إلى دعم قواتها البحرية في المحيط الهندي، وتسبب مرة أخرى في خسائر على صعيد التعاون الاقتصادي مع كل من العراق وإيران.

وقد حدث مرتين أن تغير موقع مركز الثقل في بؤر الأزمات من منطقة الصراع العربي الإسرائيلي إلى منطقة الخليج العربي. كانت أول مرة في الفترة من 1980-1988 أثناء الحرب العراقية الإيرانية وتورط الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. ثم في بدايات التسعينيات مع العدوان العراقي على دولة الكويت. وحدها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وقضية هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل أعادوا مرة أخرى الاهتمام إلى العلاقات بين العرب وإسرائيل.

وقد خضع الفكر السياسي الغربي لفترة طويلة لفكرة تقييم سلوك الاتحاد السوفيتي بوصفه «إمبراطورياً» و«عدوانياً» ثم كونه موجهاً إلى «هدم نظرية الوضع الراهن». إلا أن هناك بعض الباحثين انتقدوا هذا الطرح، وربما من المهم أن نورد مقولة أحدهم هنا. «يمكن أن ننظر إلى المشكلة من وجهة نظر مغايرة. فمحاولات إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة عبر المناورات الدبلوماسية، أو عبر السياسات التي تنفذ في المنطقة العربية الإسرائيلية أو عبر الصلات المالية والاستراتيجية في الخليج سببها السلوك غير المسؤول والمتهم به دائماً الاتحاد السوفيتي. كما أن النظر إلى السياسة السوفيتية بوصفها لعبة لا طائل منها هو أمر غير دقيق. فالإتحاد السوفيتي لا يتحمل مسؤولية حالة عدم الاستقرار التي تميز السياسة في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من تورطه التام في أحداث المنطقة إلا أنه تضرر كثيراً بشكل لا يسمح له أن يقف موقف المتفرج على تماوى نفوذه، فطموحاته وقدراته لها حدود في النهاية. وإذا ما قيمنا الوضع بشكل موضوعي فإن السياسة السوفيتية في المنطقة تسعى للحذر والبرجماتية. وقد أشار المؤلف إلى خطورة السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط دون الأخذ برأي موسكو حيث أن هذا الخطر يتهدد أمريكا ومصالحها نفسها. كما رأي أن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاقيات مقبولة من الطرفين يمكن أن تسمح بإشراك الإتحاد السوفيتي بشكل بناء في قضايا المنطقة.

وفي الواقع وحتى اندلاع أزمة الخليج كان من الصعب أن نجد دليلاً على سعي الإدارة الأمريكية لفهم واحترام المصالح الشرعية للاتحاد السوفيتي في المنطقة، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها تقليل حجم الهواجس السوفيتية على الرغم من توفر الظروف الملائمة لتحقيق تعاون لا تنافس بين الدولتين. ودائماً ما كانت واشنطن تطلب التعاون مع موسكو أثناء الأزمات. حدث ذلك في أعوام 1956 و 1967 و 1969-1970 و 1973. ويرى الدبلوماسي والمستشرق الروسي ر. توردييف أنه «كلمًا ازدادت حدة الموقف في الشرق الأوسط وقابليته للانفجار كلما كانت هناك فرص أكبر للتوصل إلى مقاربات أكثر قبولاً من موسكو وواشنطن على السواء، وذلك بهدف تسوية موقف أو قضية محددة».

اتسمت السياسات السوفيتية الدبلوماسية في الشرق الأوسط والأدنى بكونها بناءة ولو قولاً. فقد اقترح الاتحاد السوفيتي خطة عامة لتحقيق الأمن لكل المنطقة، والسبل التي تساعد على حل الصراع العربي الإسرائيلي وخطة لضمان أمن منطقة الخليج، وقدم مقترحات حول منطقة المحيط الهندي والبحر المتوسط. إلا أن واشنطن رفضت كل مقترحات موسكو وعدتها لعبة سياسية فأصبحوا كذلك لعبة ودعاية دبلوماسية. وكان من الممكن أن تصبح هذه المقترحات منطلقاً لنقاشات سياسية جادة وإجراءات لو لم تضع واشنطن هدفاً لها إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، وعن المشاركة في قضاياها وعدم السماح له بالتواجد في المنطقة. كانت شرارات الصدام تندلع من الجانبين. واحتاج الأمر إلى عدة سنوات عاشها الاتحاد السوفيتي تحت شعار البيروسترويك، وإلى خلق أجواء جديدة في العالم، وإلى انتهاء الحرب الباردة وإلى أزمة حرب الخليج وتدمير كافة الأشكال النمطية القديمة حتى تتحول هذه الإمكانية إلى واقع حقيقي.

وقد أصبح ذلك انعكاساً للتحويلات التي بدأت تحدث في المجتمع السوفيتي.

وعندما أصبح ميخائيل جورباتشوف سكرتيراً عاماً للجنة المركزية في الحزب الشيوعي السوفيتي في 11 مارس 1985م كان يتفهم تماماً هو ومناصروه أن النموذج الستاليني البريجينيفي في بناء المجتمع لم يعد يجدي على الإطلاق. وحاول إجراء إصلاحات عميقة في الاتحاد السوفيتي أطلق عليها «البيروسترويك» على الرغم من أن أيًا من أعضاء القيادة السوفيتية لم يتوقع حجم الصعوبات والأزمات التي ستقع في البلاد مستقبلاً.



وفي السياسة الخارجية كانت هناك العديد من الأهداف الملحة ومنها إيقاف سباق التسلح المدمر، وتخفيض نفقات التسليح وتحسين العلاقات مع الغرب وتحويل المواجهة إلى تعاون وتسوية وتطبيع العلاقات مع الصين، والبحث عن أشكال جديدة للعلاقة مع بلدان شرق أوروبا التي كانت في تلك الفترة لا زالت جزءاً من المعسكر الإشتراكي وتسوية العلاقات مع اليابان وأخيراً البحث عن مخرج من المواقف المتأزمة في العالم الثالث وخاصة في أفغانستان.

ولم تكن الطروحات التي قدمها جورباتشوف والمحيطون به جديدة. لكنها أظهرت استعداداً كبيراً لتقديم تنازلات وحلول وسط، والتخلي عن الكثير من المبادئ والأساليب والأيدولوجيات السوفيتية السابقة.

أصبح جورباتشوف يتحدث عن أولويات المبادئ الإنسانية وتقدمها على نظيرتها الطبقية وعن تخليص العلاقات الدولية من المكون الأيديولوجي وإدماج مفهوم التوازن في المصالح بدلاً من توازن القوى. كما تحدث كثيراً عن أولوية قواعد ومبادئ القانون الدولي والتبعية المتبادلة أي إقامة صلات ومصالح جامعة تخرج عن إطار مصالح دولة بعينها أو طبقة بعينها. ومن وجهه نظره لم يكن من الممكن بحث قضايا عالمية ومنها أسلحة الدمار الشامل والنظام الاقتصادي العالمي والبيئة والموارد الطبيعية، والتناقص السكاني في سياق من الصدمات والتناقضات بين أيديولوجيات وأنظمة مختلفة. وكان يرى أن الجميع حلفاء لا أعداء في حل هذه المشكلات. وبدلاً من النضال من أجل «الشيوعية والتي تؤمن مستقبل مشرق للإنسانية» يجب البحث عن أهداف توحد كل من الغرب والشرق والاتحاد السوفيتي. ومن هنا جاءت فكرة أن الإشتراكية لن تستطيع منافسه الرأسمالية. كانت الأفكار المطروحة تنم عن شخصية حاملة وردية ولكنها كانت تعني اجمالاً الاعتراف بحقيقة فشل التجربة الإشتراكية سواء في الاتحاد السوفيتي أو في البلدان الإشتراكية الأخرى دون أن تثبت تفوقها أمام الرأسمالية فيما أظهرت الأخيرة قدرة على الاستمرار والتحول. كانت الفكرة الرسولية التي مثلت نواة الأيديولوجية السوفيتية بعد ثورة أكتوبر وتركت بصماتها على السياسة الخارجية، تعيش أيامها الأخيرة.

ومع ضرورة وضع حد لسباق التسلح المدمر ظهرت نظرية «الكفاية الدفاعية» والتي تفترض أن تصبح القوات المسلحة السوفيتية قادرة على منع حدوث عدوان ضد الاتحاد السوفيتي. وقد أشار وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه حينها إلى «الفكر السديد» وليس الأيديولوجيا هو المنوط بتحديد السياسة الخارجية.

وفي العالم الثالث اتجهت الدول إلى توسيع التعاون مع الأنظمة الأكثر اعتدالاً والامتناع عن التعاون مع بلدان المعسكر الاشتراكي. أظهرت تجربة أفغانستان وضرورة إنهاء التدخل العسكري أن الاتحاد السوفيتي لم يعد بمقدوره إرسال قواته إلى بلدان العالم الثالث.

والحقيقة أن الحرب الباردة كانت لها قواعدها الخاصة بها ومنها أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لم يصلا أبداً بمشاركتهم في الصراعات الإقليمية إلى المواجهة المباشرة والتي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد مستقبلا. واعترف كل طرف بالطرف الآخر، وكما اعترفا هما الاثنان بتأثير الصراعات الإقليمية على المنظومة العامة للعلاقات المتبادلة بين الشرق والغرب.

وكانت هذه الأفكار جميعاً قد تم التقاطها في الاتحاد السوفيتي. ففي يناير 1986م كتب ك. بروتينيتس نائب رئيس القسم الدولي باللجنة المركزية وأحد الصاعدين بقوة في هرمية السلطة حينها: «بعد أن وجد أنه من الممكن إعادة رسم خريطة العالم السياسية تحاول الإمبريالية تقويض سيادة الدول الحرة باستخدام طرق ملتوية وأهمها أذرعها الاقتصادية. وتعتبر السياسة الاستعمارية الجديدة للإمبريالية أحد أهم الأسباب في نشوب النزاعات الإقليمية وبقائها دون حل» ولاحقاً كتب في مذكراته ملخصاً لأفكاره. إلا أن هذه التصريحات كانت تعكس حينها الحالة العامة السائدة والتي أخذت تتصاعد.

ومن الواضح أن العالم الثالث بما فيه الشرق الأوسط والأدنى باستثناء أفغانستان الدائمة كان يقع على هامش اهتمامات جورباتشوف مثل سابقه. لم يكن يعي مشاكل العالم الثالث ولا سبل بناء علاقات جديدة مع بلدانه، وكان يدرك أنه يجب التخلي عن الأساليب السابقة في السياسة. وإذا توجب على الدولة إعادة النظر في سياستها الخارجية وبنية علاقاتها الدولية فإنه من الواجب أيضاً إعادة النظر في سياسة الاتحاد السوفيتي في العالم الثالث. وفي خطابه في نوفمبر 1987م بمناسبة الاحتفال بعيد ثورة أكتوبر السبعين صرح جورباتشوف بأنه ورغم الاختلافات العميقة بين دول العالم المعاصر هناك ما يسمى «توحيد للعلاقات الاقتصادية العالمية» وثورة علمية تقنية يشارك فيها الجميع وتمس الجميع ما يسمح بإثارة تساؤل «هل بمقدور النظام الرأسمالي البقاء دون النظام الاستعماري الجديد؟» و«هل يمكنه أن يؤدي وظيفته دون تبادل غير متكافئ مع العالم الثالث؟» دفع جورباتشوف السياسيين وعلماء الاجتماع السوفيت إلى إعادة النظر والتفكير في تقييمهم للإمبريالية والاستعمار الجديد، وكل الرؤى السابقة عن العالم الثالث.



وبعد فترة وتحت وطأة جلد الذات والندم أصبح علماء السياسة والسياسيون السوفيت يلومون الاتحاد السوفيتي في كل الكوارث التي حلت بالعالم الثالث ويبرؤون الغرب. وقد شاع ذلك على وجه الخصوص بين هؤلاء الذين ساهموا بنشاط في خلق الخرافات حول العالم الثالث.

وفي الغرب كان التعامل حذراً مع هذا الفكر الجديد، أمّا القدرات السوفيتية المتنامية وخبرة السبعينيات وبداية الثمانينيات فقد ساهمت في خلق تصور كاذب عن النوايا الواقعية للاتحاد السوفيتي وعن قدراته. ولذا وقبل سنوات قليلة كتب إ. رويين شتاين الخبير بالسياسة الخارجية السوفيتية: «أصبح التدخل جزءاً مكماً في السياسة الخارجية السوفيتي في العالم الثالث. تمكنت القوات السوفيتية من تقديم الدعم في كل مكان استطاعت الوصول إليه. . . أظهرت موجه التدخلات السوفيتية في العالم الثالث حتى السبعينيات قدرته على التدخل مرة أخرى في التسعينيات، وإن لم يكن ذلك مؤكداً. يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يستفيد من إمكانية استعراض قدراته العسكرية فيما أنظمت العالم الثالث تحتاج إلى البقاء والحفاظ على كراسيها. وكل هذا يجعل إمكانية تدخل موسكو في العالم الثالث أكثر جاذبية للقيادة السوفيتية.»

وتغير العالم بوتيرة متسارعة لدرجة أن تقديرات اليوم لم تعد تصلح أو تناسب أحداث الغد.

وأشير هنا إلى أن عامي 1989-1990 قد شهدا انخيار حلف وارسو ومعه الفضاء الإشتراكي كله. لم تبد القيادة السوفيتية أي إشارة لسعيها لإيقاف هذا الانخيار. اختفت ألمانيا الشرقية وأصبحت جزءاً من ألمانيا الموحدة. تغيرت خريطة العلاقات في أوروبا. وانتهت الحرب الباردة بلا نتيجة في نوفمبر 1990م. وأعلن الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة أنهما لم يعودا أعداء بعد الآن. وبعد الاتفاق على تدمير الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى كخطوة أولى، ذهباً في عام 1991 إلى الاتفاق على تقليص كبير لترسانتهما من الصواريخ الاستراتيجية النووية.

وقد تأخر حدوث تغير في العلاقات الثنائية الأمريكية السوفيتية في بلدان الشرق الأوسط والأدنى. بل ازدادت حالة عدم الثقة بين واشنطن وموسكو. لم يكن أحد في واشنطن مستعد لتصديق أن الاتحاد السوفيتي على استعداد للعب دور محدود وبناء في الشرق الأوسط والأدنى وأن إعلانه عن ذلك ليس بخدعة ولا يتناقض والمصالح الإقليمية والعالمية لواشنطن، وأن

تصريحات الاتحاد السوفيتي قبل البيروسترويكا حول المصالح المشروعة لموسكو في المنطقة التي تقع على حدودها الجنوبية كانت ببساطة تعكس الواقع وليس أفكارا توسعية.

كانت هناك حاجة إلى أدلة حول أساليب جديدة أو، كي نسمي الأمور بمسمياتها، استعداد لتقديم تنازلات حتى تتغير الأجواء في المنطقة. ومضت سنوات عدة قبل أن تمد القيادة السوفيتية يدها في قضايا الشرق الأوسط والأدنى.

وكان قرار انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان خطوة مهمة على هذا الطريق.

ولكن هذه المرة قامت القيادة السوفيتية بمشاورات كثيرة مع الخبراء، ودرست الموقف على أرض الواقع. وأصبح واضحاً استحالة كسب الحرب التي استمرت لست سنوات. ولم يترك الشقاق في الحزب الشعبي الديمقراطي الأفغاني فرصة لإعادة توحيد السلطة.

ازداد رفض الشعب السوفيتي للحرب يوماً بعد يوم. ولم يكن الجنود المنحدرون من جمهوريات آسيا الوسطى يرغبون في القتال في أفغانستان، وتحمل الجنود السلاف في الجيش السوفيتي عبء الحرب بأكملها دون هدف أو معنى يروونه لسقوط كل هذه الضحايا.

كان من الضروري محو العراقيل التي وضعها الاتحاد السوفيتي في طريق علاقاته المتبادلة مع واشنطن وأوروبا الغربية والصين وبعض أجزاء من العالم الإسلامي وخاصة باكستان وإيران والمملكة العربية السعودية. وبدا أن انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان من شأنه تسهيل تحقيق الأهداف الموضوعية.

وفي 15 فبراير 1989م عبر الجنرال ب. جروموف السياج الحدودي مع أفغانستان كآخر عسكري سوفيتي يغادر هذا البلد عبر جسر على نهر أموداريا.

لم يفكر القادة السوفيت في الذهاب إلى الحدود واستقبال الجنود العائدين وقواتهم التي أدت مهمة ثقيلة كلفتهم الكثير من التضحيات والدماء في بلد مجاور. لم يفشل الجيش السوفيتي عسكرياً في أفغانستان. لقد كان لدى الجيش السوفيتي، كما كان لدى الجيش الأمريكي في فيتنام، القدر الكافي من القوات والمعدات التي تمكنه من محو أفغانستان من على الخريطة كما يقول العسكريون. ولكن ولأسباب سياسية وإنسانية كان تحقيق ذلك أمراً غير ممكن. خسر الاتحاد السوفيتي سياسياً لكن الأمر بدا وكأن المجتمع السوفيتي نفسه يرفض هذا النموذج السياسي الاجتماعي الذي حاولت القيادة الثورية الأفغانية فرضه في بلادها بمساعدة السوفيت.



وشهدت فترة حكم جورباتشوف تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ودولة أخرى مهمة في أوروبا وهي تركيا حيث تم صياغة مناهج وأساليب في العلاقة معها تتفق والرؤية الاستراتيجية لإدارة جورباتشوف.

ومع بداية توريد الغاز الطبيعي السوفيتي إلى تركيا في عام 1987 تنامي حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين. ومع بداية عام 1990 بلغ حجمه أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1986م حيث بلغ 3.1 مليار دولار أمريكي. ومنحت تركيا الاتحاد السوفيتي قروضا لشراء السلع الاستهلاكية بقيمة 300 مليون دولار وقرض آخر بقيمة 350 مليون دولار لتمويل بناء وإعادة بناء شركات وصناعات خفيفة وغذائية. كما تم تأسيس العديد من الشركات المشتركة.

وفي عام 1990م تم التوقيع على اتفاقيات تعاون ثقافي، وفي مجال مكافحة المخدرات وصيد الأسماك والتعاون القضائي وحماية الاستثمارات.

وفي ديسمبر 1990م قام وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه بزيارة إلى أنقرة. وفي مارس من العام التالي قام الرئيس التركي تورجوت أوزال بزيارة إلى موسكو حيث قام بالتوقيع على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين البلدين. ويرى أوزال أن هذا الاتفاق قد نقل العلاقات بين البلدين إلى مستوى جديد في إطار وروح مشروع بناء الوحدة الأوروبية.

وحيث كانت الحرب ما زالت مشتعلة في أفغانستان حدث بعض التقارب بين مصر والاتحاد السوفيتي مباشرة بعد وصول الرئيس حسني مبارك إلى الحكم. وفي عام 1985م تم تبادل السفراء وسعى الجانبان إلى قبول الحلول الوسط والتفاهم المتبادل. تم الاتفاق بين البلدين على تقسيط الديون العسكرية على مصر لمدة 25 عاماً، والتي سبق وجمدها السادات. وفتحت هذه الخطوة الطريق لتطور جديد في مستوى العلاقات الاقتصادية. وبالطبع لم تكن القاهرة تنوى تحويل بوصلتها السياسية المرتبطة بقوة بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي ساعد على مضاعفة مقدرة الرئيس حسني مبارك في المناورة السياسية في علاقاته مع الولايات المتحدة ومع البلدان العربية الأخرى.

تبادل البلدان زيارات الوفود البرلمانية وقام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصري عصمت عبد المجيد بزيارة إلى موسكو في عام 1990م. وفي مايو من العام نفسه زار الرئيس مبارك الاتحاد السوفيتي.

فلاديمير بلياكوف (السفير السوفيتي في القاهرة في ذلك الوقت⁷): جاء الأساس القانوني والسياسي للعلاقات المصرية السوفيتية المستقبلية في وثيقة قوية متعددة الاتجاهات ألا وهي الإعلان السوفيتي المصري المشترك، والذي يوضح بدقة متناهية سياسات البلدين تجاه القضايا العالمية والإقليمية الدولية. وستصبح هذه الوثيقة نموذجًا في علاقاتنا القادمة مع البلدان العربية الأخرى. لقد وقعنا على اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري فني وثقافي تمتد إلى عام 2000م.

كما حقق التعاون مع الأردن تقدمًا كبيراً حيث أمد الاتحاد السوفيتي هذا البلد بأسلحة دفاع جوي. غير أن العلاقات الأردنية الأمريكية الوثيقة بقيت كما هي على الرغم من تسبب الاتفاق السوفيتي الأردني في إثارة امتعاض الإدارة الأمريكية بعض الشيء. وقد أبدى الاتحاد السوفيتي أيضاً عدم رضاه عن الاتفاق الذي تم بين حسين وعرفات في عام 1985م والذي حدد أطر المفاوضات المحتملة مع إسرائيل، ولكنه رحب بمحاولات الملك حسين لعب دور الوسيط بين سوريا والعراق. وسياسياً كسب الاتحاد السوفيتي عندما صرح الملك حسين بتأييده لمشاركة الاتحاد السوفيتي في المؤتمر الدولي حول تسوية أزمة الشرق الأوسط. وفي إبريل 1987م تم إلغاء الاتفاقية التي وقعت بين حسين وعرفات وتوقفت جهود الوساطة الأمريكية. حيث بدا الأمر وكأنك تحرث في الماء أو تجرى في مكانك لا تبارحه.

وفي يونيو 1985م قام الرئيس السوري الأسد بزيارة إلى موسكو للقاء الرئيس جورباتشوف وتنسيق الجهود بين البلدين في قضايا الشرق الأوسط. وأراد الزعيم السوري استكشاف نوايا القيادة السوفيتية الجديدة، وكان يأمل كالعادة في مضاعفة حجم توريد السلاح إلى بلاده.

وفي نهاية 1985م قامت موسكو بتوريد قوارب عسكرية جديدة إلى سوريا وفي بداية 1986م قامت بتوريد مئات الدبابات الجديدة تي 80 وبنهاية العام نفسه استلمت سوريا صواريخ س س 23 طويلة المدى والتي يصل مداها إلى أكثر من 500 كم، وتشكل تهديداً جاداً للمطارات الإسرائيلية الرئيسية. ويمكن القول أن هذه الصفقات كان قد اتفق عليها مسبقاً ولم تكن نتاجاً لزيارة الأسد إلى موسكو.

وعندما حضر الرئيس السوري إلى موسكو مرة أخرى في إبريل 1987م تفهمت القيادة السورية الخبيرة إنَّ الاتحاد السوفيتي يتغير وكذا سياسته. وأنه لا يعنى الاستمرار في لعب دور الحامي والمدافع عن المصالح السورية في الشرق الأوسط. وبدأت القيادة السورية تتأقلم مع الواقع الدولي الجديد من خلال التفاف بطيء نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بدا جلياً أثناء أزمة الخليج العربي.



وفي مايو 1988م قام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بزيارة إلى موسكو. وعلى الرغم مما جاء في البيان، الختامي للزيارة عن «الثقة بين قيادتي البلدين» بدا أن هناك خلاف حول السياسة السورية في لبنان وكذا فيما يتعلق بالمطالب القديمة لدمشق «بالتوازن الاستراتيجي» مع إسرائيل.

ووفقاً للإحصاءات الغربية قل حجم توريدات السلاح السوفيتي إلى سوريا تدريجياً. تم تسليم طائرات ميج 29 أولاً إلى الهند والعراق فقط في أغسطس 1987م تم توريدها إلى سوريا. ويبدو أن الخلافات لم يتم تسويتها حتى أثناء زيارة وزير الدفاع السوفيتي يازوف إلى دمشق في مارس 1988م. وقامت سوريا بتجميد الديون العسكرية رغم انتظامها في سديد نظيرتها الاقتصادية.

وبقي الموقف السوفيتي فيما يتعلق بالأزمة اللبنانية ثابتاً أثناء حكم جورياتشوف. وواصلت الصحافة السوفيتية في دعم القوى اليسارية في لبنان. ولم تحبب موسكو سياسة العنف التي انتهجتها المنظمات المدعومة من سوريا، ولم تؤيد الهيمنة السورية في لبنان. كانت موسكو قلقة من إمكانية حدوث صدام إسرائيلي سوري في لبنان ولكن الطرفين كانا قد صاغا قواعدهما الخاص للعبة وتصرفا بضبط نفس كبير.

دبلوماسي: طالما بقي الأسد على رأس السلطة لن يحدث تحول كبير. ولن تكون هناك ردود أفعال حادة كتلك التي قام بها السادات في علاقته بموسكو. نحن مهمون لسوريا كمصدر أساسي للسلاح وهو الشيء الأهم. أما سياسياً فقد كانوا يستفيدون من نفوذنا لتقديم أنفسهم في الشرق الأوسط على أنهم رقم واحد. لم نكن أبداً حلفاء لسوريا بالمعنى الحقيقي للكلمة بل كنا شركاء في لعبة سياسية محددة. أمّا الآن فالأوضاع تغيرت واللعبة تغيرت وكذا قواعدها والمشاركون فيها. لا وجود لأية دراماتيكية في الأمر. فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين سوريا والغرب في كل الأحوال أضخم. ومثل حجم التجارة بيننا وبين سوريا أقل من اثنين بالمئة وهو رقم ضئيل. عندما كان الحديث يدور عن التعاون العسكري مع عبد الناصر والسادات والأسد كنا دائماً ما نقع تحت ضغط طلباتهم المبالغ فيها. وفي كل مرة كنا نقدم بعض التنازلات. كنا نرى أننا بذلك نطور علاقاتنا بهم. أما هم فكانوا ينظرون إلى سياستنا الخارجية تلك التي تمنحهم المساعدات على دفعات وليس دفعة واحدة على أنها سياسة تثير الامتعاض، وتضر بأجواء العلاقات بين الطرفين. كان من الأفضل كشف الأوراق أمام شركائنا والحديث معهم بصراحة عن استراتيجيتنا في مجال الصادرات العسكرية. في الماضي لم نكن ندرك ماهية استراتيجيتنا.

المؤلف: وهل ندركها الآن؟ كيف كان يجب أن تكون استراتيجيتنا في حينها في رأيكم؟

ديلوماسي: بدأنا الآن نتحدث بصراحة أكثر عما يطلق عليه «الكفاية الدفاعية». الكفاية بالنسبة لنا وبالنسبة لهم. وهذا أفضل بكثير من أن نقتطع من أنفسنا في كل مرة جزءاً تحت ضغط منهم.

المؤلف: هل ستكافئ الولايات المتحدة الأمريكية الأسد على ما ألمح به من إشارات إيجابية أثناء أزمة الكويت؟

ديلوماسي: هذه الإشارات المؤيدة للأمريكيين كانت ترمز إلى أن سوريا تقبل الخريطة الجديدة للعبة الدولية. كان الأمر صعباً على السوريين بالطبع حيث كان عليهم إعادة النظر في سياستهم الدولية. وهنا ظهرت حكمة الأسد كسياسي وتعامله بجذر واتزان مع الأحداث.

المؤلف: هل ترون فيه سياسياً قوياً؟

ديلوماسي: بلا شك. كان رجلاً صاحب فكر استراتيجي قوي ولديه قدرة هائلة على حساب خطواته القادمة. كان لديه حس سياسي كبير.

المؤلف: هل ستدفع سوريا ديونها الاقتصادية؟

ديلوماسي: الاقتصادي نعم مثلما تفعل مصر. يدفعون لنا جزءاً من الديون نفطاً والباقي سلعاً استهلاكية.

المؤلف: وماذا عن الدين العسكري؟

ديلوماسي: ديون سوريا العسكرية ضخمة ولكن لا أحد يدرى الرقم الحقيقي. ولكنهم بالتأكيد سيقومون بسداد جزء منه.

وبالطبع كان نظام القذافي بالنسبة للسياسة الخارجية السوفيتية الجديدة يمثل خطورة ليس فقط على المستوى الإقليمي. كانت ميوله الناصرية ومعاداته للإمبريالية والأمركة تثير احترام القيادة السوفيتية في سنوات المواجهة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية. كانت سياساته أحياناً تضر بمصالح الاتحاد السوفيتي ولكن بدرجة أقل من أضرارها بمصالح أمريكا. كان من الممكن تجاهل موقف ليبيا المتطرف فيما يتعلق بالتسوية الشرق أوسطية فلم تكن هي من تقرر سير الأحداث وتطور الصراع العربي الإسرائيلي. كان يبيع السلاح لليبيا بكميات



كبيرة يساعد في ملئ الخزانة السوفيتية بالأموال. ذكر الخبراء ورجال الدولة العارفون ببواطن العلاقات السوفيتية الليبية أرقاماً تصل إلى ما بين 14-16 مليار دولار نقداً أو نطقاً حصل عليها الاتحاد السوفيتي خلال سنوات التعاون مع ليبيا. وكان جزء كبير من هذه القيمة هو نظير واردات عسكرية.

إلا أنه وفي سبيله للبحث عن سبل للتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية أملاً في التحول من عدو إلى شريك لها لم يعد الاتحاد السوفيتي في حاجة إلى ليبيا المعادية لأمريكا. كما أن الانتقادات الحادة لتصرفات القذافي سواء من الإدارة الأمريكية أو الرأي العام الأمريكي كانت ستتسبب في حرج بالغ للقيادة السوفيتية لو اختارت أن تدعم الزعيم الليبي. كان القذافي يستخدم واردات السلاح السوفيتي لمحاربة جيرانه فقط، ومن بينهم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بمثابة لعبة سياسية خطيرة. ولذا يمكن القول أنه إذا كان منح سوريا صواريخ أرض جو الدفاعية سام 5 مقبولاً بوصفه استمراراً لإمداد لا نهائي لسوريا وإسرائيل لرفع كفاءة جيشيهما ولفرض التوازن فإن حصول القذافي على مثل هذه الصواريخ كان يعني عملاً موجهاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وعملياً لها الجوية المحتملة.

وفي إبريل 1986م وصل التوتر إلى مداه حتى أن الطائرات الأمريكية قد قامت بتوجيه ضربات إلى مواقع عسكرية ومقر إقامة القذافي في طرابلس ومواقع في بنغازي عقاباً له على منحه الضوء الأخضر للعملية العسكرية ضد العسكريين الأمريكيين في نادي ليلي يقع في برلين الغربية وعلى إقدام الليبيين على إطلاق النار على الطائرات الأمريكية في خليج سرت. وأعلن القذافي أن هذا الخليج ضمن المياه الإقليمية الليبية وهو الأمر الذي لم تعترف به أمريكا واستمرت في الإبحار في مياه الخليج والتحليق في أجوائه بوصفها أجواءً ومياهاً دولية. وقد قام الاتحاد السوفيتي بكل ما يستطيع حتى لا يتورط في هذه الحادثة. وقبيل الغارات فقد الطراد السوفيتي في البحر المتوسط الاتصال بالأسطول السادس الأمريكي ولم تلتقط الأقمار الصناعية مكان تحليق الطائرات الأمريكية أثناء إقلاعها من إنجلترا لتوجيه ضرباتها في ليبيا. ولكن موسكو أعلنت في الوقت نفسه عن احتجاجها ضد ضرب بلد صديق فيما انحالت الصحافة السوفيتية بما لديها من مخزون دعائي مضاد للعملة الجديدة.

ورغم ذلك بقيت العلاقات مع ليبيا باردة وخاصة بعدما بدا الجانب الليبي تجميد مدفوعات واردات السلاح. ومرة أخرى تبقي بيانات هذه الصفقات مجهولة حتى الآن. وقد انتقد الحليف الليبي لقاء جورباتشوف مع بوش في مالطا في ديسمبر 1989م ورأى فيه تهديداً للبلدان المجاورة.

ولكن القيادة في موسكو لم تكن على استعداد حينها للتخلي عن قاعدة التعاون التي أنجزتها مع ليبيا.

أو. بيريسبيكين: كنت سفيراً في ليبيا لعامين والتقيت القذافي أكثر من مرة. وأنا أرفض تماماً مقولة أنه لا يفهم في السياسة وانطلق هنا من حقيقة بسيطة أن إنساناً غيبياً لا يمكنه بأي حال أن يبقى في الحكم لأكثر من عشرين عاماً، وفي بلد يتسم بتركيبته المعقدة. وبلا شك كان أسلوبه وطريقته تختلف عن زعماء البلدان العربية الآخرين وكذا عن زعمائنا.

المؤلف: ولكن لو استفاد بما لديه من ثروات نفطية لكانت النتائج مغايرة.

أو. بيريسبيكين: لا توجد كلمة «لو» في التاريخ كما تعلم. والقذافي بالطبع كان يضع أهدافاً ضخمة، ولم يكن ينجح في الكثير منها وكان سريع الغضب. ونحن نتعامل بمعياري واحد مع الجميع واعتقد أن القذافي يمثل شخصية فريدة في العالم العربي. كما كان مرناً في التعامل مع التغيرات في الموقف العالمي. وأعاد العلاقات مع كل أعدائه السابقين مثل سوريا وإيران والجزائر وتونس وكذا مع تشاد التي حاربها لثمانين سنوات. وقد صرح أنه على استعداد للاعتراف بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها مع تشاد. والقذافي شخص غير عادي ومتناقض جداً. فنظريته عن الحرب العالمية الثالثة و«الكتاب الأخضر» يظهران أنه يبحث عن شيء ما طوال عشرين عاماً. ونحن أيضاً حاولنا وجربنا سبعون عاماً والآن نرى النتيجة.

المؤلف: ما هي الأهداف التي وضعها الاتحاد السوفيتي لنفسه في ليبيا في السنوات القادمة؟

أو. بيريسبيكين: الاستمرار في تطوير العلاقات والبحث عن أشكال للتعاون الاقتصادي. والليبيون مذنبون وملامون فيما وصل إليه الأمر في بلدهم من تعقيد ونحن أيضاً ملامون. الذنب ذنبنا والمصيبة أيضاً. أصبح الليبيون يشتركون بعمليتهم التكنولوجية الحديثة فيما نحن للأسف لا نستطيع توفيرها لهم. فبعد أن يطرقوا بابنا ولا يجدونها يتجهون إلى فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد حاولنا بالطبع بناء عدد من المواقع العسكرية الضخمة هناك وأمددناهم بتلال من الأسلحة ودرنا ضباطهم. إلا أن خبراءنا كانوا يذهبون ويشاركون في البناء ويكسبون المال ثم يرحلون. لم تستمر الاتصالات الإنسانية مع الليبيين. كما لم يكن الليبيون على دراية كافية بنا ونحن أيضاً لا نفهمهم على الإطلاق ولا ندرى سمات الشخصية



البدوية الخاصة. هم لا يقبلون بنا أصدقاء ولا نحن على كل المستويات. حتى أن القذافي حاول تملقنا وقال أنه في حياته لم يسجن شيوعياً واحداً. غير أنه من الواضح أنه لم يكن هناك شيوعيين ليبيين حتى يقوم بسجنهم.

وهناك شهادة لسفير آخر سابق في ليبيا.

إي. ياكوشين: خلال سبعة أعوام قضيتها في ليبيا سفيراً فيها لاحظت تحول القذافي من معارض للشيوعية وكل ما هو سوفيتي إلى محب ومناصر للزعيم السوفيتي. وفي عام 1977م أعلن صراحة عن خطته للتعاون مع الاتحاد السوفيتي بوصفها المسار الرئيسي في السياسة الليبية الخارجية.

المؤلف: ما الذي دفعه إلى تغيير وجهته نحونا؟ اعتقد أن السبب الرئيسي هو الحصول على السلاح السوفيتي؟

إي. ياكوشين: نعم هذا هو السبب الأساسي. لم نكن نثق به كشريك يعتمد عليه.

وأخيراً أورد رأي دبلوماسي رفض التصريح باسمه.

الدبلوماسي: كان القذافي بمثابة آخر دون كيشوت في العالم العربي. كان آخر تلامذة عبد الناصر المبهورين بأفكاره وبشخصيته الجذابة الاستثنائية. وإذا ما تحدثنا عن الدول التي كانت تمجد شخص الرئيس عبد الناصر فإن ليبيا تأتي في مقدمة هذه الدول. ومر العالم بعدة تحولات وبقيت ليبيا ترى الموقف في المنطقة والعالم انطلاقاً من النظرية الناصرية. كانت التجربة الليبية تبدو لنا غريبة في كثير منها، وعندما بدأت حقبة البروسترويك انتهج القذافي سياسة معادية للاتحاد السوفيتي ثم لروسيا. وقد توقفنا بعد عام 1989م عن التعامل مع القذافي وغيره من زعماء العالم العربي بوصفهم أبقاراً مقدسة. أصبحت الواقعية والبرجماتية هي التي تحدد سياساتنا الجديدة.

كان دعم ليبيا للانقلاب الذي وقع في الاتحاد السوفيتي في أغسطس 1991م سبباً في تخفيض مستوى العلاقات بين البلدين. تجاهلت القيادة السوفيتية ليبيا وخاصة بعد أن توقفت عن دفع ديونها العسكرية في عام 1992م. وفي إبريل من العام نفسه أقر مجلس الأمن عقوبات ضد المخبرات الليبية التي وجه إليها اتهام بتفجير الطائرة الأمريكية التابعة لشركة بان إم. وانضمت روسيا إلى قائمة الدول التي طبقت العقوبات، وإن كان على غير إرادتها. ولم يعد هناك أثر للتاريخ الطويل من العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وليبيا أو مع غيرها من البلدان العربية.